

أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر في الفترة 2017-2020

أولاً: مقدمة

إن الإطار العام للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر منصوص عليه في اتفاقية الشراكة والتي تم توقيعها في 2001 ودخلت حيز التنفيذ في 2004. وفي حين أن جميع عناصر اتفاقية الشراكة تبقى سارية، فإن هذه الوثيقة تحدد الأولويات التي تم تحديدها بين الاتحاد الأوروبي ومصر في ضوء سياسة الجوار الأوروبية التي تم مراجعتها، والتي ستوجه الشراكة خلال الثلاثة سنوات القادمة.

إن "أولويات الشراكة" تهدف إلى التصدي للتحديات المشتركة التي تواجه الاتحاد الأوروبي ومصر، من أجل دعم المصالح المشتركة ولضمان الاستقرار طويل الأمد لجانب البحر الأبيض المتوسط. ويتم الاسترشاد في ذلك بالالتزام المشترك بالقيم العالمية المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. كما تهدف إلى تعزيز التعاون لمساندة "استراتيجية مصر للتنمية المستدامة – رؤية 2030".

ثانياً: الأولويات المقترحة

يجب أن تساهم "أولويات الشراكة" في تحقيق تطلعات الشعوب على جانبي البحر الأبيض المتوسط. وخصوصاً، المساعدة في ضمان العدالة الاجتماعية، توفير فرص العمل المناسبة، الازدهار الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة جوهرياً، مما سيؤدي إلى تعزيز استقرار مصر والاتحاد الأوروبي. إن النمو الشامل، المدعوم بالابتكار، والحكم الفعال المبني على المشاركة، والذي يخضع بدوره لسيادة القانون، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية يمثلان جانبان أساسيان لهذه الأهداف. وتأخذ أيضاً "أولويات الشراكة" في الاعتبار دور الاتحاد الأوروبي ومصر كطرفين دوليين وتهدف إلى زيادة تعاونهم سواء على المستوي الثنائي أو على المستوى الإقليمي والدولي. وعليه، سترشد الأولويات الشاملة الآتية الشراكة الجديدة:

1. اقتصاد مصر الحديث و تنميتها الاجتماعية المستدامان

إن الاتحاد الأوروبي ومصر كشريكين رئيسيين سيتعاونان من أجل النهوض بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية المنصوص عليها في "استراتيجية مصر للتنمية المستدامة – رؤية 2030" مع رؤية لبناء مصر مستقرة و مزدهرة

(أ) التحديث الاقتصادي وريادة الأعمال

إن مصر ملتزمة بتحقيق استدامة اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد من خلال عدة أمور منها خلق بيئة أكثر تشجيعاً للنمو الشامل وخلق فرص العمل، وخصوصاً للشباب والنساء، متضمنة تشجيع دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. ومن أجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية طويلة الأمد، سيشمل ذلك تدابير تستطيع توليد مساحة مالية أكبر من أجل تنفيذ أفضل لاستراتيجية التنمية المستدامة، وإصلاحات إضافية في الدعم والضرائب، وتقوية دور القطاع الخاص وتعزيز مناخ الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ذلك من خلال سياسة تجارية أكثر انفتاحاً وتنافسية، والاستفادة الكاملة من الفائض الرقمي وكذلك من خلال مساندة مشاريع البنية التحتية الرئيسية مثل تطوير نظام نقل فعال. علاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي سوف يساند جهود مصر نحو الإصلاح الإداري العام والحكم الرشيد، وذلك من خلال استخدام إحصائيات عالية الجودة مع الأخذ في الاعتبار الثورة الرقمية وكذلك النماذج المجتمعية ونماذج الأعمال التجارية ذوات الصلة.

إن الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة تولى أهمية كبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك للمشاريع العملاقة مثل مشروع تنمية قناة السويس، ومشروع المثلث الذهبي للموارد المعدنية في صعيد مصر واستصلاح أربعة ملايين فدان للزراعة وزيادة الحيز العمراني، وكذلك بنك المعلومات المصري وذلك كله كمساهمات رئيسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد. ونظرا لأهمية تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل نمو شامل، فإن هذا القطاع سوف يستمر في لعب دور مركزي في تعاون الاتحاد الأوروبي مع مصر. كما أن الاتحاد الأوروبي سوف ينظر في سبل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمشروع تطوير قناة السويس (محور قناة السويس). علاوة على ذلك، سيتعاون الاتحاد الأوروبي ومصر عبر القطاعات الخاصة بالبحث والابتكار والنهوض بالتكنولوجيا الرقمية والخدمات. في هذا السياق، فقد سلط كل من الاتحاد الأوروبي ومصر الضوء على اهتمامهما بتركيز التعاون في عدد من أنشطة البحث والتعليم العالي بما في ذلك إطار Horizon 2020 و إيراسموس +

ونظرا لتراث مصر المتنوع والذي لا يقدر بثمن، والمساهمة الكبيرة للقطاع الثقافي (والذي يرتبط بالسياحة ارتباطا وثيقا) في الناتج الإجمالي المحلي للدولة، وفرص العمل، واحتياطي النقد الأجنبي والمجتمع عموما، فإنه سيتم التركيز بشكل خاص على الصلة بين الثقافة والتراث الثقافي والتنمية الاقتصادية المحلية.

(ب) التجارة والاستثمار

إن الاتحاد الأوروبي ومصر شريكان تجاريان مهمان وهما ملتزمان بتقوية العلاقة التجارية والاستثمارية الحالية والتأكيد على أن البنود التجارية في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر المنشئة لمنطقة تجارة حرة، يتم تطبيقها بأسلوب يمكن الاتفاقية من الوصول إلى كامل إمكاناتها. في حين أن الاتحاد الأوروبي سبق وقد طرح فكرة مبادرة شاملة لاتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة من أجل تعميق وتوسيع منطقة التجارة الحرة القائمة، إلا أن الاتحاد الأوروبي ومصر سيتشاركان في تحديد سبل أخرى مناسبة لتعزيز العلاقات التجارية.

(ج) التطور الاجتماعي والعدالة الاجتماعية

تؤكد مصر من جديد على التزامها نحو إصلاح وتعزيز التطور الاجتماعي والعدالة الاجتماعية من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والسكانية التي تواجهها، ومن أجل تعزيز الموارد البشرية للدولة والتي سوف تنهض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، سيقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لجهود مصر لحماية الفئات المهمشة من الآثار السلبية المحتملة للإصلاحات الاقتصادية من خلال شبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ومصر سوف يستمران في تعزيز التنمية الريفية والمدنية، كذلك تحسين تقديم الخدمات الأساسية، مع التركيز على تطوير التعليم (متضمنا التدريب التقني والمهني) والبرامج الصحية. وسوف يشارك الاتحاد الأوروبي بخبرته في تأسيس مظلة شاملة للرعاية الصحية وتحسين خدمات الرعاية الصحية.

(د) تأمين الطاقة، العمل على البيئة والمناخ

سوف يتعاون الاتحاد الأوروبي مع مصر في تنويع مصادر الطاقة، خصوصا مع التركيز على مصادر الطاقة المتجددة والعمل على كفاءة الطاقة. وسيقوم الاتحاد الأوروبي، بناء على طلب من الحكومة المصرية، بمساندة جهود مصر لتحديث استراتيجية الطاقة المتكاملة والتي تهدف إلى تلبية متطلبات التنمية المستدامة في الدولة والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. بالإضافة إلى أن اكتشاف حقول الغاز البحرية في مصر يوفر مجالا هاما للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر في مصادر الطاقة التقليدية، نظرا لوجود البنية التحتية المطلوبة لعمليات إسالة الغاز في مصر، مما سيسمح بزيادة عمليات توليد الطاقة المتوقعة، والذي سيخدم مصلحة مصر – نظرا للاحتياجات الاستهلاكية الكبيرة للدولة وإمكانات توليد الدخل (ويشمل ذلك بيئة الأعمال والتنمية الاجتماعية) – ومصلحة الاتحاد الأوروبي في تنويع إمداداته. إن تعزيز الحوار حول الطاقة بين الاتحاد الأوروبي ومصر سوف يساهم في التعرف على مجالات التعاون الرئيسية (مثل المساعدة الفنية لإنشاء محور طاقة إقليمي)، البحث المشترك، تبادل الخبرات والممارسات الفضلى، نقل

التكنولوجيا وتعزيز التعاون دون الإقليمي (بين دول البحر الأبيض المتوسط)، مع إدراك الحاجة إلى الحفاظ على الأنظمة البيئية البحرية للبحر الأبيض المتوسط.

سوف يتعاون الاتحاد الأوروبي مع مصر في تعزيز العمل على المناخ والبيئة في سياق تحقيق التنمية المستدامة. تماشياً مع التزاماتهما فور تبني اتفاقية باريس حول تغير المناخ، سوف يساعد الاتحاد الأوروبي على تطبيق مساهمات مصر المقررة على المستوى الوطني في مجالي التكيف والتخفيف. بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي سوف يتعاون مع مصر من أجل تحقيق الأهداف المحددة على عدة مستويات – من ضمنها – أجندة التنمية 2030 و"إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث".

وسوف يبحث الاتحاد الأوروبي مع مصر امكانية التعاون في مجالات مثل إدارة الموارد المستدامة، بما في ذلك الموارد المائية، والمحافظة على التنوع البيولوجي، الصرف الصحي، إدارة النفايات الصلبة، بما في ذلك الحد من الملوثات الصناعية، والكيماوية وإدارة النفايات الخطيرة، فضلاً عن مكافحة التصحر وتدهور الأراضي. كما أن الاتحاد الأوروبي ومصر يستكشفان الفرص المنصوص عليها في الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الأزرق من خلال مرفق ¹IMP/CC. وتشمل المجالات المحتملة للتعاون قيد النظر، الموانئ البحرية الذكية، والمجموعات البحرية، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ومصائد الأسماك البحرية.

2. شركاء في السياسة الخارجية

لدى كل من الاتحاد الأوروبي ومصر مصلحة مشتركة في تعزيز التعاون في السياسة الخارجية على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي.

استقرار الجوار المشترك وما بعده

إن لمصر دور لتلعبه مستخدمة مقعدها في مجلس الأمن بالأمم المتحدة وكذلك مقعدها في مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي. كما تستضيف مصر المقر الرئيسي لجامعة الدول العربية، والتي ينوي الاتحاد الأوروبي تعميق وتوسيع التعاون معها. كما أن الاتحاد الأوروبي ومصر سيسعيان لتعاون أكبر وتفاهم مشترك حول العديد من المسائل، بما في ذلك على الصعيد متعدد الأطراف. إن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر مهمة من أجل استقرار وازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط، الشرق الأوسط وأفريقيا. كما أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر، بما في ذلك في المحافل الإقليمية، سوف يهدف إلى المساهمة في حل المنازعات، إقرار السلام ولمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها هذه الأقاليم. بالإضافة فإن الاتحاد الأوروبي ومصر سوف يعززان تبادل المعلومات حول التحديات الإقليمية والدولية الكبرى التي تؤثر على الجانبين.

التعاون في إدارة الأزمات والمساعدات الإنسانية

سيعزز الاتحاد الأوروبي ومصر التعاون والمشاورات وسيبذلان الخبرات في إدارة الأزمات والوقاية منها، على المستوى الثنائي والإقليمي، للتصدي للتحديات المعقدة للسلام والاستقرار والتنمية التي تنشأ بسبب الصراع و الأزمات الطبيعية الناتجة عن النزاعات، في الجوار المشترك بينهما وما بعد ذلك.

3. تعزيز الاستقرار

¹ مرفق حوار السياسات الإقليمية بشأن السياسة البحرية المتكاملة / تغير المناخ

الاستقرار هو تحدي مشترك يواجه الاتحاد الأوروبي ومصر. ولذلك فإنه من الضروري إنشاء دولة حديثة ديمقراطية توفر المنافع لشعبها على نحو عادل. إن حقوق الإنسان – المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان، و معاهدة الاتحاد الأوروبي و الدستور المصري – هي قيم مشتركة تمثل حجر الأساس للدولة الديمقراطية الحديثة. وعليه فإن الاتحاد الأوروبي ومصر ملتزمان بتعزيز الديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان باعتبارها حقوق دستورية لجميع مواطنيهم، تماشياً مع التزاماتهم الدولية. وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي سوف يوفر الدعم لمصر في ترجمة هذه الحقوق إلى قوانين.

(أ) دولة حديثة ديمقراطية

تلتزم مصر والاتحاد الأوروبي بكفالة المساءلة وسيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والاستجابة لمطالب المواطنين. وسوف يدعم الاتحاد الأوروبي جهود مصر في تعزيز قدرة مؤسسات الدولة من أجل إصلاح فعال للقطاع العام، لتعزيز قدرة مؤسسات تطبيق القانون على تنفيذ مهامها بتوفير الأمن للجميع، وكذلك لتطوير الوظائف الدستورية للبرلمان الجديد. بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي ومصر سوف يعززان التعاون في تحديث قطاع العدالة وزيادة إمكانية وصول جميع المواطنين إلى العدالة من خلال المساعدة القانونية وإنشاء محاكم متخصصة، في إصلاح إدارة المالية العامة وفي مواجهة الفساد. كما سينظر الاتحاد الأوروبي ومصر في تطوير التعاون القضائي في المسائل الجنائية والمدنية. كما أن التعاون البرلماني بين الاتحاد الأوروبي ومصر، وذلك من خلال الاتصالات المنظم بين اللجان والمجموعات البرلمانية، سوف يعزز التنسيق والتفاهم المتبادل. كما أن الاتحاد الأوروبي سوف يدعم جهود مصر الرامية إلى تمكين السلطات المحلية من تخطيط الخدمات العامة وتقديمها، فضلاً عن ضمان المساواة في الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعزيز التكامل الاجتماعي للجميع.

(ب) الأمن والارهاب

إن الأمن هدف مشترك. كما أن الإرهاب والتطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب يهددان النسيج الاجتماعي للأمم عبر جانبي البحر الأبيض المتوسط. وهما يمثلان تهديدا كبيرا لأمن ورفاهية مواطنينا. إن محاربة هذه التهديدات يمثل هدفا مشتركا للاتحاد الأوروبي ومصر يمكن لهما التعاون فيه من خلال منهج متكامل يتصدى للأسباب الجذرية للإرهاب مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، من أجل النجاح في محاربة التطرف والوقاية منه وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يبقى الاتحاد الأوروبي ومصر ملتزمان بالتعاون في محاربة التطرف وأي شكل من أشكال التمييز بما في ذلك كراهية الإسلام وكراهية الأجانب.

وتشمل مجالات التعاون الأخرى، علي سبيل المثال، تعزيز أمن الطيران والأمن الوقائي فضلاً عن القدرة على منع ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسيل الأموال.

ويتفق الطرفان على تعزيز تعاونهما في مجال تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك تبادل الخبرات والتدريب وغير ذلك من أنشطة بناء القدرات.

(ج) إدارة تدفقات الهجرة من أجل المنفعة المتبادلة

إن الإعلان السياسي لقمة فاليتا وخطة عمل فاليتا المشتركة سوف يوفران السياق الرئيسي للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر في مجال الهجرة. سوف يدعم الاتحاد الأوروبي جهود الحكومة المصرية لتعزيز إطار حوكمة الهجرة، بما في ذلك عناصر الإصلاح التشريعي واستراتيجيات إدارة الهجرة. سوف يدعم الاتحاد الأوروبي جهود مصر في محاربة الهجرة غير النظامية، الاتجار بالبشر و تهريبهم والوقاية منهما، بما في ذلك التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدتهم. كما سيسعى لدعم وتعزيز القدرة المصرية لحماية حقوق المهاجرين وتوفير الحماية لمن هم أهل لها تماشياً مع المعايير الدولية. سوف يبحث الاتحاد الأوروبي ومصر سبل التعاون في العودة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين

لبلادهم الأصلية للتأكد من أن الهجرة يتم إدارتها عالميا في إطار قانوني. وسوف يسير ذلك جنبا إلى جنب مع التعاون في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، ولا سيما التخلف والفقر والبطالة.

ويمكن أن تساهم عملية **تنقل** الأشخاص في تنمية المهارات والمعرفة التي يمكن أن تسهم بدورها في تنمية مصر. كما يمكنها بناء جسور مستدامة بين القوة العاملة عالية المهارة في الاتحاد الأوروبي ومصر. كما أن الاتحاد الأوروبي ومصر ملتزمان بالحماية الكاملة لحقوق المهاجرين.

ثالثا: مبادئ التعاون

إن من شأن **دعم العامل البشري** والاتصالات بين الشعوب أن يعزز الروابط، ومن ثم يعزز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر. وتعد المساءلة والمسؤولية المتبادلة تجاه الشعبين الأوروبي والمصري جانبا أساسيا من "أولويات الشراكة".

وينبغي أيضا معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك من خلال **تعاون أقوى على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي (جنوب-جنوب)**. وسيعمل الاتحاد الأوروبي ومصر معا، في هذا الصدد، في إطار الاتحاد من أجل المتوسط ومن خلال مؤسسة أنا ليند، وخاصة بشأن الحوار بين الثقافات.

وقد ثبت أن ثقافة الحوار أداة قيمة في تنمية الاحترام المتبادل. وسيصبح من الضروري **تعميق الحوار السياسي** بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحفاظ على الجوانب التقنية التي تعززه. وسيوفر الحوار أيضا الوسائل اللازمة لإثبات الشراكة وتقويم عمقها وإنجازاتها.

وتماشيا مع أولويات الحكومة المصرية، فإن التركيز على **الشباب** - الذي يكمن فيه استقرار مجتمعاتنا على المدى الطويل - وعلى **المرأة** - لهو أمر ضروري للتقدم في أي مجتمع - سيتم تعميمه في "أولويات الشراكة". ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في تمكينهم وتزويدهم بالأدوات القانونية والعملية لتولي دورهم الواجب في المجتمع من خلال مشاركتهم النشطة في الاقتصاد وحكم بلادهم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تبادل خبراته في مكافحة التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، فضلا عن تعزيز الاندماج وتوفير الفرص للشباب.

ويوافق الاتحاد الأوروبي ومصر على أن **المجتمع المدني** هو مساهم مهم وقوي في تنفيذ "أولويات الشراكة"، وإلى حكم يتسم بالشفافية ومبني على المشاركة، ويمكن أن يدعم عملية التنمية المستدامة الجارية في مصر. وسيعملان مع المجتمع المدني للمساهمة بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما يتماشى مع الدستور المصري والتشريعات الوطنية ذات الصلة.

رابعا: الختام

بروح المسؤولية المشتركة، حدد الاتحاد الأوروبي ومصر معا "أولويات الشراكة" وسيتم تطوير آلية متفق عليها للتقييم والرصد. ومن المتوقع أيضا القيام بمراجعة في خلال منتصف المدة لتقييم أثر "أولويات الشراكة". وتماشيا مع النهج المتركز على "أولويات الشراكة"، سيعمل الاتحاد الأوروبي ومصر على **ترشيد تنفيذ اتفاقية المشاركة** من أجل مصالحهم المشتركة. وستظل لجنة المشاركة ومجلس المشاركة هما الهيئتان الرئيسيتان اللتان ستقومان بإجراء التقييم الشامل لتنفيذ "أولويات الشراكة" على أساس سنوي.